مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 22 العدد 1 السنة 2021 ص 474ص 493
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الموقف العربي والدولي من قضية الوحدة اليمنية 1972-1979

أ.م.د إياد ناظم جاسم [1]، م.م.امين ياسين عباس [2]
[1] كلية الآداب- جامعة الانبار ، hzma_zadan@yahoo.com
[2] جامعة الانبار / مركز الدراسات الإستراتيجية

تاريخ الاستلام: 27 / 05/ 2019 تاريخ القبول: 23 / 06/ 2020

Abstract:

The Yemeni unity is one of the most important issues that occupied the Arab region since the revolution of September 1962 in North Yemen and the subsequent developments until the declaration of the independence of South Yemen and the end of the civil war in northern Yemen. The Yemeni unity issue was directly affected by international changes and regional conflicts. In accordance with international positions, especially Saudi Arabia, the United States and the Soviet Union

Keywords: Arab unity, Yemen, the Arab position

المؤلف المرسل: إياد ناظم جاسم/ امين ياسين عباس
البريد الالكتروني: hzma_zadan@yahoo.com

الملخص:

تعد الوحدة اليمنية من أهم القضايا التي شغلت المنطقة العربية والدولية منذ قيام ثورة أيلول 1962 في اليمن الشمالي وما تبعها من تطورات حتى إعلان استقلال اليمن الجنوبي ونهاية الحرب الأهلية في الشطر الشمالي ، إذ تأثرت قضية الوحدة اليمنية بشكل مباشر بالمتغيرات الدولية والصراعات الإقليمية ، فأصبح التقارب بين الشطرين تبعا للمواقف الدولية ولاسيما المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي , فكان لكل منها مصالحه الإستراتيجية في المنطقة وما تبعها من أحداث داخل اليمن ألقت بظلالها على المشهد السياسي داخل وخارج اليمن ,وما تبعه من تصريحات ومواقف للدول العربية والأجنبية على حد سواء تبعاً للمصالح التي تربطها بين شطري اليمن

الكلمات المفتاحية: الوحدة العربية، اليمن، الموقف العربي

1. مقدمة:

تعد القضية اليمنية من أهم القضايا العربية والدولية التي ساندت عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية منذ خطواتها الأولى إذ إن الوحدة اليمنية قد حظيت باهتمام اغلب الدول العربية والدولية والتي رأت فيها خطوة على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي كانت منها مواقف ايجابية ، وفي الوقت نفسه مواقف معادية أو سلبية من تلك الدول , وكانت مواقف البعض من هذه الدول تبعاً لمصالحها والبعض الأخر رأت إن استقرار اليمن هو استقرار للمنطقة والبعض الأخر كان يحاول إضفاء طابع العروبة في حل مسألة شطري اليمن .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على أهم المواقف التي تبنتها الدول العربية والدول الغربية في قضية الوحدة اليمنية والتي كان مصيرها معلقاً بأطراف

صراع , وتبعية تلك الأطراف وانحيازها إلى تلك الدول أو الاعتماد على مساعدة إحدى الأطراف دون الأخر .

هيكلية البحث

تضمنت خطة البحث مقدمة ومبحثان واهم الاستنتاجات في خاتمة ، إذ جاء في المقدمة بيان لموضوع البحث ومحتواه، وتحدث المبحث الأول عن مواقف الدول العربية من قضية الوحدة اليمنية ، وتناول المبحث الثاني أهم المواقف الدولية في هذه القضية ، لنصل في نهاية البحث إلى أهم الاستنتاجات في خاتمة

مو اقف الدول العربية من قضية الوحدة اليمنية

سعت الدول العربية للوقوف إلى جانب اليمن في قضية وحدتها إذ كان لكل دولة منها موقفها المعبر والخاص بها , واختلفت تلك المواقف بحسب علاقاتها مع اليمن أولاً وعلاقتها مع الدول الغربية بالدرجة الثانية وما لتلك العلاقات من تأثير على مسار الوحدة اليمنية .

أولاً- موقف العراق:

تربط العراق علاقات تستدعي منا التوقف عند محطات مختلفة ، لان هذه العلاقات لها جذور تاريخية ممتدة عبر التاريخ كون البلدين لهما حضارة متشابهة ومتكاملة ، لكن لا نتطرق الى تلك الجذور لان الموضوع محدد في دور العراق تجاه عملية اعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، كان العراق في تلك الحقبة يرى أن الوحدة العربية هي الاساس الذي لا يمكن لأي بلد عربي ان يستغني عنها[1] .

فضلا عن مساهمة العراق الى جانب القوى الوطنية في الساحة بالضغط على قيادتي الشطرين من اجل اعادة توحيد الوطن[2]، استمر الدعم العراقي بشتى صوره حتى اذا بدا الحوار الوحدوي بين الشطرين كان العراق يمد يد العون والدعم المادي والمعنوي لكل الاجراءات التي من شانها تذليل الصعاب والتقريب بين وجهتي نظر الشطرين ، وعندما نشب الصراع بين الشطرين في اوائل العام 1979 اسرعت الحكومة العراقية لإنهاء هذا النزاع واجرت الاتصالات اللازمة مع الشطرين لإيقاف الأعمال العسكرية , وأصدرت في هذا الصدد بيان مشترك مع الجانب السوري اعلنتا فيه " مناشدة حكومتي القطرين الشقيقين ان توقف القتال فورا ، وان تعود قوات كل طرف الى داخل حدودها وان تجعلا من مبادئ الاخوة والاخلاق العربية حكما في حل المشكلات المعلقة بينهما ولهما في ميثاق جامعة الدول العربية ومناشدة اشقائهم العرب لوقف القتال وحقن الدماء وترجيح الحكمة خير عون في ذلك"[3]، وساهم العراق بتأليف لجنة وساطة ضمت كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية التي نجحت في تقريب وجهات نظر طرفي النزاع وذلك بإيقاف إطلاق النار عبر البيان المشترك لشطري اليمن والذي اذيع في صباح يوم الجمعة الثاني من اذار 1979[4].

فضلا عن مساهمة العراق ايضا الى جانب الامارات العربية المتحدة والجزائر وسوريا وفلسطين والكويت والامين العام لجامعة الدول العربية بتأليف لجنة متابعة بموجب قرار المؤتمر الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في الكويت في آذار 1979، برعاية من أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح [5] ومهمة هذه اللجنة متابعة ما توصلت اليه لجنة الوساطة ، وشارك العراق ايضا بلجنة اشراف عسكرية بموجب قرار مجلس الجامعة العربية الصادر عن الاجتماع

الطارئ في الكويت ضمن لجنة المتابعة وتحت اشراف جامعة الدول العربية مهمتها متابعة وقف اطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين الى داخل حدودها ومواقعها السابقة[6].

لعبت الحكومة العراقية دورا مهما تجاه القضية اليمنية وقد استمرت الجهود العراقية بعد اتفاق الكويت[7] في متابعة التطورات الوحدوية بين الشطرين داعمة ومؤيدة لكل الخطوات الايجابية ولم تترك مناسبة الا ودعت فيها قيادتي الشطرين لتفويت الفرصة على اعداء الامة الذين يرغبون ويسعون الى تمزيق الوطن العربي وتجزئته[8].

ثانياً - موقف الكويت:

لا يخفى علينا من خلال التدرج في كتابة الموضوع ان دولة الكويت تعد من الدول العربية الاوائل التي تدخلت لفض النزاع الحدودي الذي نشب بين شطري اليمن اوائل عام 1972، غير ان هذه الوساطة لم تنجح في تحقيق تسوية سلمية له[9]، وبعد ذلك قررت جامعة الدول العربية تأليف لجنة التوفيق العربية التي لاقت قبول طرفي النزاع وكانت الكويت عضوا فيها ، لكن في عام 1979 وعلى اثر الصدام المسلح بين الشطرين دعت الجمهورية العربية اليمنية جامعة الدول العربية التدخل وفض هذا النزاع , إذ عقد مجلس الجامعة دورة استثنائية في الكويت للمدة من الرابع إلى السادس من آذار 1979 , وخرج بعدة توصيات أهمها وقف اطلاق النار ، واستمرار لجهود الوساطة العربية ، دعا المجلس اقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة ، وذلك من اجل اعادة الاوضاع الطبيعية بينهم

وصولا الى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس ([10])، وعقد المؤتمر بين رئيسي الشطرين في مساء الثامن والعشرين من اذار 1979 برعاية مباشرة من امير الكويت الذي افتتح هذا المؤتمر ودعا فيه تعزيز الوحدة الوطنية في كل من شطري اليمن ، واستمر الدعم المادي والمعنوي لكلا الشطرين ولاسيما بعد صعود الرئيس علي ناصر محمد [(11)] إلى السلطة في عدن واحداث انفراج في علاقاته مع دول الخليج[(12)].

ثالثاً - موقف ليبيا:

تعد الحكومة الليبية واحدة من الدول العربية التي ساندت اليمن في اعادة تحقيق وحدتها اليمنية ، فقد كان لها الدور الكبير في مشاركة تلك الدول ضمن اطار جامعة الدول العربية بالعمل، وذلك من اجل تحقيق المصالحة بين شطري اليمن بعد حرب عام 1972، عبر لجنة خاصة أُلفت لمساعدة الأمين العام لجامعة الدول العربية في جهوده بهذا الصدد ، تمثلت تلك المساعدة بواسطة وزير خارجيتها ، غير ان الحكومة الليبية قدمت دعوة باسم رئيسها العقيد معمر القذافي[(13)] لرئيس شطري اليمن عبد الرحمن الارياني[(14)] وسالم ربيع علي [(15)] للتصديق على اتفاقية القاهرة وبالاتفاق بشكل نهائي لتوحيد الشطرين ، وبالفعل تم التوقيع على الاتفاق من قبل رئيسي الشطرين في طرابلس في الثامن والعشرين من تشرين الاول 1972وبحضور الرئيسي الليبي معمر القذافي[(16)]، فضلا عن وضوح النظام الليبي الذي كان يهدف الى استعمال وتحقيق الوحدة بين الشطرين[(17)].

كان هذا اللقاء الوحدوي هو اول لقاء بين رئيسي شطري اليمن منذ الثورة والاستقلال ، ورغبة من الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي في تحقيق الوحدة اليمنية بين الشطرين ، فضلا عن دعم الحكومة الليبية لكلا الشطرين في الشمال والجنوب وذلك من اجل تحقيق الوحدة[(18)].

شاركت الحكومة الليبية عبر الممثل الشخصي للرئيس الليبي في أعمال اللجنة التي أُلفت من الممثلين الشخصيين لكل من الرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس الليبي معمر القذافي ورئيسي شطري اليمن والامين العام لجامعة الدول العربية ، وذلك عبر الاتفاق الذي تم بين شطري اليمن في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ، وقد بدأت هذه اللجنة اعمالها في الحادي والعشرين من كانون الاول 1972 وعقدت اربع دورات انتهت الدورة الرابعة في السادس عشر من اذار 1974 وقد مثل الرئيس الليبي في هذه اللجنة السيد (منصور الكيلخيا) في الدورة الاولى والسيد (عبد الرزاق عمير) في الدورات الثلاثة الاخرى[20].

يتضح مما تقدم ان الحكومة الليبية كانت قد أيدت اتفاقية القاهرة عام 1972 , واحتضنت مشروع الوحدة اليمنية , وذلك لإنهاء الصراع الدائر بين شطري اليمن الذي نتج منه بيان طرابلس الوحدوي , والذي دعت إليه الحكومة الليبية شطري اليمن لتسوية الخلافات بينهم , ولاسيما إن تدخل الحكومة الليبية في الشأن اليمني هو من اجل الحد من النفوذ الثوري السعودي في اليمن .

رابعاً - موقف الجزائر:

لم تكن الجزائر بعيدة عن الأحداث اليمنية ولاسيما فيما يتعلق بالوحدة اليمنية ، اذ انها تدخلت وشاركت بأول لجنة وساطة بين شطري اليمن ، ومشاركتها ضمن لجنة التوفيق العربية[21]، كما كانت رغبة الجزائر في انهاء النزاع بين شطري اليمن ومساعدتهما في السعي نحو اعادة تحقيق وحدتهما ، وحرصا على تهيئة الاجواء بين الطرفين من اجل تنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس[22].

كما ان الجزائر كانت موجودة خلال الاحداث العسكرية التي حدثت بين شطري اليمن عام 1979 لان الجزائر كانت عضوا في لجنة المتابعة التي أُلفت بقرار مجلس الجامعة العربية الذي عقد في الكويت للمدة من الرابع إلى السادس من آذار 1979 ، والذي كان يمثلها وزير خارجيتها الى جانب وزراء خارجية بعض الدول العربية ، فضلا عن الامين العام لجامعة الدول العربية اذ أُلفت هذه اللجنة على تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس واهم هذه القرارات هي ايقاف اطلاق النار ، وايقاف الاعمال العسكرية ، ودعوة وفدي البلدين الى الاجتماع في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية[23].

خامساً - موقف المملكة العربية السعودية:

ان الحديث عن العلاقة اليمنية السعودية طويل ومتشعب منها ايجابية لكن في جوانب اخرى تكون سلبية ولكن بعيدا عن الخوض في العلاقة سلبية كانت ام ايجابية تجاه اليمن لا يهمنا بقدر ما يهم بحثنا هي قضية الوحدة اليمنية.

أتسمت علاقة المملكة العربية السعودية بشطري اليمن بين الايجابية والسلبية ولاسيما مع اليمن الجنوبي في مدة الستينات حتى عام 1972[24]، وبعد حادثة اغتيال الرئيس احمد حسين الغشمي [25] سعت المملكة العربية السعودية الى توطيد علاقتها باليمن الشمالي عن طريق تقديم المساعدات العسكرية ومواجهة الصراع الدائر بين شطري اليمن[26].

إذ اتخذت المملكة العربية السعودية موقفا من حادثة اغتيال الرئيس احمد حسين الغشمي بعد طرح الموضوع امام جامعة الدول العربية وطالبت بطرد اليمن الجنوبي من عضوية الجامعة العربية ، فضلا عن قيام المملكة العربية السعودية في أثناء الحرب بين شطري اليمن باستدعاء قواتها المتواجدة في لبنان ضمن قوات الردع

واعلنت حالة الطوارئ ، وكان موقف المملكة العربية السعودية من اتفاقية الوحدة التي عقدت بعد الحرب متحفظا ويرجع ذلك إلى أن نجاح الوحدة من شانه ان يؤدي الى وضع العراقيل امام النفوذ السعودي التقليدي في اليمن فضلا عن الخوف من قيام دولة قوية اذا ما توافر لها الاستقلال الاقتصادي[27].

شهدت العلاقات اليمنية السعودية المزيد من التقارب في اليمن الشمالي في حين توترت مع اليمن الجنوبي ، وبعد حادثة اغتيال احمد حسين الغشمي وصعود علي عبد الله صالح[28] للسلطة الذي دعا في مناسبات عدة إلى خلق تعاون فعال مع جميع الدول العربية بدون استثناء ، الا ان العلاقات توترت مع الشطر الجنوبي ووصل الى الصدام المسلح في عام 1979 وسارعت المملكة العربية السعودية لدعم الشطر الشمالي مادياً وعسكرياً، وذلك لدفع الشطرين للمزيد من الاقتتال[29]، بيد إن نجاح جامعة الدول العربية في التوسط بين الشطرين وايقاف الحرب فوت على المملكة العربية السعودية أن تلعب دورا اكبر في زيادة حدة القتال في الوقت الذي كانت تبذل بقية الدول العربية جهود مستمرة لإيقاف القتال[30].

حاولت المملكة العربية السعودية تطويق هذا الصراع عبر البيان الذي أصدرته حينها ، والذي جاء فيه إنما يجري على الحدود بين شطري اليمن من صراع مسلح ومن دعم للقوى المتمردة هو امر يمس امن المملكة واستقرارها واستقرار دول الجزيرة العربية ، الامر الذي يخشى منه ان يتجاوز الصراع حدود الشطرين بل ان يتجاوز نطاق الامة العربية كلها[31]، وكان اول رد فعل سلبي تجاه الاتفاقية الجديدة ما اعلنه احد كبار المسؤولين "ان الوفاق بين شطري اليمن افضل ما ننشده ونحن

نامل ان تكون وساطة الكويت التي قامت فيها عقب النزاع الاخير ذات فعالية وان تؤتي ثمارها"[32].

المبحث الثاني

الموقف الدولي من قضية الوحدة اليمنية

كان لكل دولة من الدول الغربية دورها في تغذية الصراع في شطري اليمن تبعاً لمصالحها وبالتالي نفوذها في المنطقة والسيطرة عليها وتغليب مصالحها على المصالح الوطنية في اليمن , لذلك كانت كل دولة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تحاول تثبيت جذورها وذلك عبر إقامة حكومة موالية لها لترعى مصالحها ومن ثم السيطرة على المنطقة بأسرها .

أولاً- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالثورة اليمنية ، الا انها استمرت بدعم الملكيين عن طريق المملكة العربية السعودية بالمال والسلاح وان اعتراف الولايات المتحدة باليمن ارتبط بمصالحها في الحفاظ على امن واستقرار الجزيرة والخليج التي تعدّ منطقة نفوذ بالنسبة لها ، اذ حققت هذا الامن بطرق شتى منها ارسال المبعوثين[33]، ولهذا كان الخوف من الوحدة يأتي من التكهن السعودي الامريكي من ان يسيطر النظام في الشطر الجنوبي على نظام دولة الوحدة ويكسب دعم القوى الرافضة للوحدة بين الشطرين من هذا المنطلق ، وكذلك الدعم العسكري الامريكي للشطر الشمالي بعد اتفاقية الوحدة والتي وصلت في عام 1976 الى 139 مليون دولار بتمويل سعودي وذلك ردا على زيارة الوفد العسكري اليمني لموسكو وطلب اسلحة حديثة ، فضلا عن المساعدات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت إلى 16 مليون دولار في العام نفسه[34].

ازدادت العلاقات بين الطرفين في شباط 1977 حينما التقى الرئيس اليمني إبراهيم الحمدي[35] بالسفير الأمريكي وأعرب خلال اللقاء ابراهيم الحمدي عن امتنانه للولايات المتحدة لجهودها في دعم اليمن ، وجاء ذلك عقب تطور العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية وهذا ما صرح به السفير الامريكي الذي تحدث عن سرور الادارة الامريكية في التنسيق والتعاون بين السعودية واليمن بعد ان وصفها بطرفي الاعتدال في الجزيرة العربية[36].

على إن أكثر المواقف تعاونا بين الشطر الشمالي والولايات المتحدة جاء نتيجة الصراعات الحدودية بين شطري اليمن عام 1979 عندما وافق الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(**Jimmy Carter**)[37] على تزويد الشطر الشمالي من اليمن بصفقة أسلحة قدرت قيمتها بحوالي 400 مليون دولار تتحمل المملكة العربية السعودية تمويلها[38]، جاء ذلك بقرار من الرئيس الأمريكي دون الرجوع إلى الكونغرس وهو أول إجراء يلجأ إليه الرئيس الأمريكي منذ صدور قانون بيع السلاح الأمريكي عام 1975 ، وذلك استنادا إلى وجود حالة طارئة[39]، كما حصل الشطر الشمالي على الحماية الأمريكية , كما كانت الحكومة في عدن مدعومة من الاتحاد السوفيتي ولكن هذا الدعم العسكري وصفقة الأسلحة التي تم إيقافها عند نهاية الحرب الحدودية والتي أنهت الحرب في الاتفاق الوحدوي الموقع في الكويت.

ان تغيير الموقف السعودي الامريكي بسبب ادراك القيادة السعودي بزوال خطر التهديدات التي شكلها الشطر الجنوبي من اليمن على الشطر الشمالي، ولم يعد

هناك حاجة لتسليم صفقة الاسلحة لان تنظيم صنعاء وتسليحها سينجم عنه مخاطر تهددهم بالذات، وقد تبنت واشنطن وجهة النظر السعودية[40].

ثانياً - موقف الاتحاد السوفيتي:

إن العلاقات التي ربطت اليمن بالاتحاد السوفيتي علاقات جيدة ومتينة التي استمرت عقودا من الزمن ، وهذا ما يتضح جليا عن الموقف السوفيتي من الوحدة اليمنية عقب التوقيع على اول اتفاقية وحدودية عام 1972 ، وعلى الرغم من الترحيب بالاتفاقية الا ان الوحدة التي يؤيد قيامها هي تلك التي تحافظ على منجزات الشطر الجنوبي التي حققها وفقا لسياسته الاشتراكية[41].

ولهذا فقد كان الاتحاد السوفيتي من العوامل التي اعاقت الوحدة اليمنية وذلك لاعتقاد الاتحاد السوفيتي بان هذه الوحدة هي الوحدة التي يخطط لها الرجعيون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وشيوخ وزعماء القبائل اليمنية في الشطر الشمالي ، وهذا يعني سيطرة الرأسماليين الاجانب وشركائهم المحليين على المدن وبقاء الشيوخ الإقطاعيين في آمان داخل قراهم ، ولم يتم كل ذلك الا بعد القضاء على النظام التقدمي في عدن مما يعني وقوع البلاد في النهاية بيد الغرب[42]، بيد إن المخابرات المركزية الأمريكية تقوم بدراسة مختلف الاحتمالات التي يثيرها وجود اسلحة سوفيتية داخل اراضي اليمن الجنوبية[43].

وانطلاقا من هذا التصور وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب عدن وقدم لهم الدعم والمساعدة وفي الوقت نفسه أبقى على خير تواصل مع صنعاء رغم اعتدال سياستها بين المعسكر الشرقي والغربي ، وكذلك استمرار دعم النظام في صنعاء في المجالات الاقتصادية والمشاريع التنموية ومع بداية الحرب الثانية عام 1979 ومعها يعود الصراع الدولي على اليمن الشمالي لغرض احتوائه ، ومن معالم ذلك الصراع

العرض الذي قدمته الحكومة السوفيتية عن طريق سفيرها فاسيلي كورنيف(Vasily Corniev) والذي يقضي بتقديم مساعدات سوفيتية لليمن وبشروط سهلة للتسديد[44].

دخلت العلاقات السوفيتية اليمنية مرحلة جديدة ونوعية في تطورها ومسارها توجت بتوقيع معاهدة او اتفاقية بين الطرفين في الخامس والعشرين من تشرين الاول 1979[45]، وهي اتفاقية تسليح مع موسكو وقد قدرت قيمتها بمئات الملايين من الدولارات وتصفها صنعاء بانها "دون مقابل ولا تتضمن اي شروط سياسية او اقتصادية او عسكرية"[46]، وكما حدث بعد حرب 1972 لم يتغير الموقف السوفيتي في الوقت الذي دعمت فيه موسكو الشطر الشمالي بالأسلحة ووقعت معه اتفاقيات ومعاهدات لتسليح وتعاون اقتصادي وثقافي[47].

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق إن الدول العربية سعت بكل طاقاتها لاحتواء الصراع في اليمن وإيجاد حلول لأجل الوصول إلى تسوية بين الشطرين , وكانت مواقف كل الدول العربية قريبة إلى بعضها وهي الخروج بصيغة لإنهاء الصراع وذلك عبر جامعة الدول العربية لأجل إيجاد وسيلة من اجل توحيد اليمن بحكومة عربية من شأنها رعاية مصالح البلاد , على الرغم من اختلاف بعض التوجهات للحكومات العربية ومنها المملكة العربية السعودية التي كانت تسعى لأجل الحفاظ على أمنها أولاً , لذلك نجد أن علاقتها اختلفت عن بعض الدول وتميزها بالإيجاب مرة وبالسلب مرة أخرى .

كما إن علاقة بعض الدول علاقة مصالح بحتة كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية وبما يخص الولايات المتحدة هي لإيجاد موطئ قدم في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة كونها تطل على البحر الاحمر ، فضلا عن اكتشاف النفط فيها والحد من الخطر الشيوعي المتمثل بالمعسكر الاشتراكي ، اما الاتحاد السوفيتي فكانت علاقته ازدواجية حسب ما تقتضي مصالحها ، اذ عقدت اتفاقيات تسليح وتعاون اقتصادي وثقافي مع كلا الشطرين، وكذلك مع ايجاد موطئ قدم لها للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية والتي تتمتع بموقع استراتيجي وثروات طبيعية والحد من هيمنة المعسكر الغربي ، واما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فلا يهمها الوحدة اليمنية بقدر ما يهمها امن المملكة بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة ، فضلا عن مصالحها الاقتصادية والتي تتمثل بموارد هذه الدولة وكذلك المحافظة على النظام الملكي على قرار نظام المملكة.

- **. الهوامش:(*)**

(1) طاهر فرحان قاسم علي، طاهر فرحان قاسم علي ، الحزب الاشتراكي اليمني ودوره في الحياة السياسية قبل الوحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1996، ص 109 .

(2) عبد الملك سعيد عبده، العوامل المؤثرة في القرار اليمني 1962-1978، دار الاندلس ، صنعاء، 1992، ص 63 .

(3) خالد بن محمد القاسمي ، يوميات ووثائق الوحدة اليمنية 1972-1986،مكتبة شؤون الوحدة ، دار الثقافية العربية للنشر والترجمة والتوزيع،صنعاء،1986، ص 140

(4) لتفاصيل اكثر حول البيان المشترك بين شطري اليمن ينظر، المصدر نفسه، ص 140 .

(5) جابر الأحمد الصباح :(1926 – 2006) أمير دولة الكويت الثالث عشر , ولد في الكويت وتلقى تعليمه فيها وعين عام 1949 ممثل الأمير في منطقة الأحمدي الكويتية , أصبح في عام 1959 مديراً للنقد الكويتي ومسؤولاً عن طبع العملة , وبعد استقلال الكويت عام 1961 أصبح أول وزير مالية للبلاد ورئيساً للوزراء عام 1962 , وأميراً للبلاد عام 1977 للمزيد ينظر : هدى جمال عبد الناصر , الرئيس جمال عبد الناصر , المكتبة الأكاديمية , القاهرة , 2007 , ص 343 .

(6) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية ، دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة ، بيروت ، 1991، ص 92 .

(7) تضمن الاتفاق الذي عقد في الكويت في آذار 1979 بين رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح ورئيس اليمن الجنوبي عبد الفتاح إسماعيل ما يلي تحديد سقف زمني لانسحاب القوات المسلحة في غضون عشرة أيام كحد أقصى , والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف من الأطراف , فضلاً عن وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين , وفتح الحدود بين الشطرين , ولاسيما العلاقات الطبيعية بينهما , وكذلك حرية انتقال الأفراد بين الشطرين للمزيد حول الاتفاقية ينظر : رئاسة الجمهورية , كتاب اليمن والواحدة , سلسلة وثائقية عند الوحدة , الاوفست الحديث للمطابع , صنعاء , 1989 , ص 67 – 68 .

(8) جمال الدين احمد علي السالمي، دور القيادات السياسية في تحقيق الوحدة اليمنية 1962-1990، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، 2001، ص 194 .

(9) خديجة احمد الهيصمي ، العلاقات اليمنية – السعودية 1962-1980، شكرة الفتح للطباعة، القاهرة، 1987، ص 333 .

(10) أهم ما جاء في نصوص اتفاقية القاهرة التي وقعت بين رئيس وزراء اليمن الشمالي محسن العيني ورئيس وزراء اليمن الجنوبي علي ناصر محمد في الثمن والعشرين من تشرين الأول 1972 اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه , وقيام دولة يمنية واحدة لها علم

واحد وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة . أما أهم ما جاء في اتفاق طرابلس الذي عقد بين رئيس اليمن الشمالي عبد الرحمن الارياني ورئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع علي في تشرين الثاني 1972 هو الاتفاق على توحيد الشطرين وإقامة دولة واحدة تدعى باسم الجمهورية اليمنية وعاصمتها صنعاء , ويكون الإسلام دين الدولة الرسمي , وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد . للمزيد حول الاتفاقيتين ينظر : صالح بن حسين الحاذق , الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية , مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر , عدن , 1992 , ص 103 .

(11) علي ناصر محمد : ولد في مدينة عدن عام 1939 , وهو احد السياسيين اليمنيين أكمل دراسته بمعهد المعلمين عام 1952 , شارك بالعمل العسكري للجهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل حتى نيل الاستقلال , عين محافظاً لأبين وأدى دوراً بارزاً في انقلاب حزيران 1969 , تولى رئاسة الدولة بعد الإطاحة بسالم ربيع علي عام 1978 , أصبح رئيساً لليمن الجنوبي بعد الإطاحة بالرئيس عبد الفتاح إسماعيل في آذار 1980 للمزيد ينظر : وزارة الخارجية العراقية (ويرمز لها و.خ.ع) قسم المعلومات , بغداد , اليمن الديمقراطية , علي ناصر محمد – خطب وأحاديث .

(12) رئاسة الجمهورية ، مكتب شؤون الوحدة ، كتاب اليمن الواحد ، سلسلة وثائقية عن الوحدة ، الاوفست الحديث لمطابع صنعاء، 1989، ص 67-69 .

(13) معمر القذافي (1942-2011) سياسي وزعيم ليبي ولد بمدينة سرت انتقل بعدها إلى مدينة سبها وتأثر بأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبسبب نشاطه السياسي طرد من المدرسة , انضم إلى الكلية العسكرية في بنغازي وبعد تخرجه منها قاد الثورة للإطاحة بالزعيم الليبي السنوسي في أيلول 1969 , شغل منصب رئيس الجمهورية بعدما غير اسم البلد إلى الجماهيرية العربية الليبية العظمى , بقي بمنصبه حتى تمت الإطاحة به في عام 2011 . للمزيد ينظر : ملف العالم العربي , الجماهيرية الليبية , سير وتراجم , الدار العربية للوثائق , ل ي – 1 , 1901 – 1230 , آذار 1979 ؛ العالم يحتفي بنهاية الطاغية , صحيفة الرياض (السعودية) , العدد 15824, 21 آذار تشرين الأول 2011.

(14) عبد الرحمن الارياني : (1910-1998) سياسي وقاضي يمني واحد المساهمين في انقلاب 1948 وبعد فشل الانقلاب أودع بالسجن حتى عام 1954 , أفرج عنه وتم تعيينه وزير الدولة لشؤون الحج , وبعد ثورة 1962 تقلد مناصب مهمة أبرزها رئاسة المجلس الجمهوري 1967- 1974 , استقال بعد انقلاب 1974 , وغادر اليمن إلى سوريا للمزيد ينظر : صباح حسن بديوي , الرئيس القاضي عبد الرحمن الارياني ودوره السياسي في اليمن الشمالي حتى عام 1974 , مجلة القادسية للعلوم الإنسانية , كلية التربية للبنات , جامعة القادسية , المجلد التاسع عشر , العدد الثاني , 2016.

(15) سالم ربيع علي : (1939-1978) ولد في مدينة أبين وعمل في التدريس المدني والعسكري , أدى دوراً كبيراً في قتال الاحتلال البريطاني في الجنوب اليمني بعد اندلاع ثورة الرابع عشر من تشرين الأول 1963 , أصبح رئيساً للجمهورية بعد الإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي , اعدم بعد نجاح الانقلاب الذي قام به عبد الفتاح إسماعيل عام 1978 , للمزيد ينظر : احمد جابر العفيف , الموسوعة اليمنية ,ج3, مؤسسة العفيف الثقافية , صنعاء , 2003 , ص 2121 .

(16) جمال الدين احمد علي السالمي، المصدر السابق، ص 189 .

(2) George Lenczowski , The Middle East in World Affairs , University of California at Cornell University Press, Ithawa and London , 1980, P 651-652.

(18) محسن العيني، خمسون عاما من الرمال المتحركة ، دار النهار ، بيروت،2000، ص 264 .

(19) هواري بومدين: (1932-1978) وهو الرئيس الثاني للجمهورية الجزائرية شغل المنصب منذ عام 1965 عقب الانقلاب العسكري ضد الرئيس احمد بن بله واستمر في الرئاسة حتى وفاته عام 1978 , عدّ من الشخصيات التي أدت دوراً بارزاً في حركة عدم الانحياز , له مواقف ايجابية تجاه القضايا العربية التي رافقت مدة تسنمه رئاسة الجمهورية الجزائرية للمزيد ينظر : نزار أباظة , محمد رياض المالح , إتمام الأعلام , دار صادر , بيروت , 1999, ص 310 .

(20) للمزيد حول أعمال هذه اللجان ينظر: رئاسة الجمهورية ، مكتب شؤون الوحدة ، كتاب اليمن الواحد، المصدر السابق، ص 54 وما بعدها .

(21) المصدر نفسه، ص 53 .

(22) عبد العزيز محمد ناصر الحكيم ، الوحدة اليمنية دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات الافاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1996، ص 73 .

(23) جمال الدين احمد علي السالمي، المصدر السابق، ص 190 .

(24) عبد العزيز محمد الشعيبي، العلاقات بين شطري اليمن دراسة في مقومات الوحدة ومعوقاتها 1979-1989، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1993، ص 119-121 .

(25) احمد حسين الغشمي : (1941-1978) سياسي يمني تولى رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة أسهم في انقلاب عام 1947 , وتولى رئاسة الجمهورية في اليمن الشمالي خلفاً لإبراهيم الحمدي في الحادي عشر من تشرين الأول 1977 , اغتيل عام 1978 للمزيد ينظر : جمال الدين احمد علي السالمي , دور القيادات السياسية في تحقيق الوحدة اليمنية 1962-1990 , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد القائد المؤسس , الجامعة المستنصرية , 2001 , ص 120 – 122.

(17) خديجة احمد الهيصمي، المصدر السابق، ص 295; منصور عزيز حمود الزنداني ، العلاقات اليمنية بالدولتين العظيمتين 1962-1984 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 1987، ص 235 .

(27) سمير محمد احمد صالح العبدلي، معوقات الوحدة اليمنية ، دبلوم في العلوم السياسية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1989 ، ص 68-69 .

(28) علي عبد الله صالح : (1942-2017) ولد في صنعاء وبعد إتمام دراسته الثانوية التحق بالجيش في عام 1958, شارك في ثورة 1962 وتولى العديد من المناصب في الجيش منها قائد الأمن في تعز وبرز نجمه على الساحة اليمنية بعد اغتيال الرئيسين الحمدي والغشمي عام 1977 , أصبح رئيساً للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في السابع عشر من تموز 1978 للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون , الموسوعة السياسية , ج 4 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت , 1979, ص 189 ؛ صحيفة الشرق الأوسط (طبعة لندن) , العدد 14251 , 4 كانون الأول , 2017.

(29) عبد العزيز محمد الشعيبي، العلاقات بين شطري اليمن دراسة في مقومات الوحدة ومعوقاتها 1979-1989 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1993، ص 122.

(30) عبد الرحمن محمد الكمالي ، اليمن في جامعة الدول العربية 1945-1992، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 2002، ص 166 .

(31) عبد الرحمن سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1979، ص 139 ; سالم محمد بديوي الكبيسي ، المملكة العربية السعودية ودورها في الامن القومي العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1989، ص349.

(32) خديجة احمد الهيصمي، المصدر السابق، ص 348 .

(33) وزارة الخارجية العراقية (سنرمز لها لاحقا و.خ.ع) ، قسم الوثائق والمعلومات ، علاقات اجنبية – اليمن الشمالية والمبعوث الامريكي في صنعاء، صنعاء، 28 حزيران 1978، ص5 ; بروس بوتر ، انياب الكرملين ، دور السوفيات في حروب العالم الثالث ، تعريب: فالح التيجاني ، منشورات هاي لايت ، لندن ، 1985، ص 84 .

(34) صحيفة الاهرام (مصر) ، العدد 33470، 30 تموز 1978 .

(35) إبراهيم الحمدي : (1943-1977) ولد بمدينة إب ودرس العلوم الدينية والأدب والقضاء والتحق بكلية الطيران , تولى وزارتي الداخلية الدفاع إبان الحرب الأهلية , قاد انقلاب عسكري أطاح بحكومة عبد الرحمن الارياني في الثالث عشر من حزيران 1974 , تولى على إثرها رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة , اغتيل في ظروف غامضة عام 1977. للمزيد ينظر : ملف العالم العربي , اليمن الشمالية – سير وتراجم , إبراهيم الحمدي , الدار العربية للوثائق , بيروت , وثيقة رقم 518 في 11 آب 1976 س ي ش – 1 /1901 ؛ احمد جابر العفيف , المصدر السابق , ج 2 , ص 1188- 1190.

36) F.R.U.S, Vol XVIII, 1977-1980, Telegram from Embassy in The Yemen Arab Republic to (The Department of State, Doc 229, 15 February 1977, P 732.

(37) جيمي كارتر (1924-0000) ولد في جورجيا الامريكية ودخل الاكاديمية البحرية الامريكية وتخرج منها 1946 اصبح حاكما لولاية جورجيا عام 1971 ثم تقلد منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية عام 1977 ، شهد عهده عدة احداث بارزة منها احتلال السوفيت لأفغانستان عام 1979 واحتجاز اعضاء السفارة الامريكية في طهران، فشل في الانتخابات الرئاسية عام 1984 امام منافسه رونالد ريغان، للتفاصيل ينظر: Encyclopedia Britannica , Arts , Sciences, Literature and General Information, 15 Edition, Cambridge England at the University Press, 1985, P 609.

(38) ظمياء كاظم الكاظمي، الاحداث السياسية في اليمن في الدوريات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 1980، ص 269-270 .

(39) و.خ.ع ، بغداد، قسم الوثائق والمعلومات ، موقف الولايات المتحدة الامريكية والسعودة من المساعدات العسكرية السوفيتية لليمن الشمالي، 5 حزيران 1980 ; جمال الدين احمد علي السالمي، المصدر السابق، ص 208 .

(40) عبد العزيز محمد الشعيبي، المصدر السابق، ص 122-125 .

(41) و.خ.ع ، بغداد، قسم الوثائق والمعلومات ، اليمن الديمقراطية ، علاقات مع الدول الاجنبية والاحزاب ، 21 تشرين الثاني 1972 ; منصور عزيز حمود الزنداني، المصدر السابق، ص 181 .

(42) منصور عزيز حمود الزنداني، المصدر السابق، ص 181 .

(43) صحيفة الاهرام (مصر) ، العدد 33595، في 6 كانون الاول 1978.

(44) جمال الدين احمد علي السالمي، المصدر السابق، ص 213-214 .

(45) و.خ.ع ، بغداد، قسم الوثائق والمعلومات ، اليمن الديمقراطية ، علاقات مع الدول الاجنبية والاحزاب ، 31 تشرين الاول 1979 ، ص 13 ; سيف الدين الدوري، الحراك السياسي في جنوب اليمن 1963 – 1994 ، دار جداول ، بيروت ، 2012 ، ص 203 .

(46) و.خ.ع ، بغداد ، قسم الوثائق والمعلومات، صفقة اسلحة سوفيتية لليمن الشمالي، 3 شباط 1979 ; خالد محمد القاسمي ، الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، ص 235 .

(47) منصور عزيز حمود الزنداني، المصدر السابق، ص 258 .